

الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين (مفهومها ومكوناتها)

ملخص البحث

أحمد مجتبي السيد محمد*

يتناول هذا البحث ما يتعلق بالجملة التي تعد الوحدة الأساسية القابلة للتحليل اللغوي، فالجملة لم تحظ باهتمام النحويين في القرون المقدمة، وإنما اهتموا بمكوناتها، ولم يضعوا لها تعريفات تحدد مفهومها، وتبين حدودها، وأنواعها، أما في العصور المتأخرة وتحديداً بداية من عصر ابن هشام الأنصاري فقد زاد الاهتمام بالجملة، والكشف عن قواعدها ومحاولة حصرها وتحليلها إلى مكوناتها الأساسية، وقد حاول هذا البحث عرض آراء النحاة قديماً وحديثاً، وطريقة تناولهم للجملة، والتفريق بينها وبين الكلام، وهل هما مترادفان أم مختلفان؟، وكذلك تم عرض آراء النحاة المحدثين ونظرتهم للجملة وفق مدارسهم، ومذاهبهم النحوية، ومحاولتهم لإعادة تقسيمها متجاوزين التقسيم التقليدي القديم وهو الجملة الاسمية والجملة الفعلية إلى تقسيمات أخرى كالظرفية، والشرطية، والوصفية إلى غير ذلك من التقسيمات التي يرى أصحابها أنها السبيل الأمثل إلى معرفة تحليل الجملة، والوصول إلى فهم دلالاتها، كما عرج البحث على آراء اللغويين الغربيين في الجملة وكيف تناولوها؛ حيث إنهم لم يتفوقوا على تعريف موحد لها؛ لأن حدود الجملة وأبعادها تختلف باختلاف المدارس اللسانية، وتتباين بتباين الباحثين أنفسهم؛ وذلك انطلاقاً من أن الجملة كما يرى بعض الباحثين هي عبارة عن تركيب معقد متعدد المستويات، وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة، ومنظورات مختلفة. وانتهى البحث بالحديث عن أنواع الجملة وتقسيماتها وآراء العلماء في ذلك.

مقدمة

قد ظلّ البحث النحوي قروناً طويلة يهتم بالكلمة المفردة دون أن يعير اهتماماً يذكر لدراسة التراكيب والجمال، على الرغم من أن العلاقة بين المعاني المعجمية والوظيفية داخل الجملة لا بدّ له من نظام يمكنها من تحقيق هذه العلاقة فيما بينها كي تؤدي في النهاية المعنى والدلالة المطلوبين، وأساس هذه العلاقة هو التركيب النحوي إذ لولا التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة؛ فدراسة النحو في أية لغة من اللغات تعتمد على مستويين: مستوى المبنى، ومستوى المعنى أو كما تسمّيه اللسانيات الحديثة مستوى الشكل، ومستوى الوظيفة.

وبمرور الزمن حظيت الجملة ببعض الاهتمام من علماء النحو واللغة على اختلاف مدارسهم ومناهجهم غير أنّ هذا الاهتمام كان متواضعاً؛ حيث إنهم لم يحدّدوا الصور الشكلية، والمعاني الدلالية للجملة العربية تحديداً دقيقاً؛ ويرجع ذلك إلى اهتمام النحويين القدماء بالجانب الشكلي للجملة من خلال نظرية العامل التي بنى عليها النحويون

* عضو هيئة التدريس بكلية الآداب /جامعة سبها

القدماء كثيراً من قواعدهم النحوية، بل كانت المعول عليها في التحليل النحوي، والتوجيه الإعرابي؛ بينما نجدهم لا يُولون دراسة المعنى إلا قليلاً.

وقد اختلفت آراء النحويين واللغويين في تناولهم للجملة، وتحديد مفهومها ودلالاتها ومكوناتها وحدودها، فمنهم من جعلها مرادفة للكلام، ومنهم من جعلها مختلفة عنه وأن بينهما عموم وخصوص.

وانطلاقاً من أهمية الجملة وكونها الوحدة الأساسية المهمة في التحليل اللغوي فقد جاء هذا البحث بعنوان: **الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين (مفهومها ومكوناتها)** ليوضح مفهوم الجملة النحوية وما قيل فيها قديماً وحديثاً.

الجملة في اللغة:

الجملة بالضم: جماعة الشيء كأنها اشتقت من جملة الحبل؛ لأنها أقوى كثيرة جمعت فأجملت جملة، ومنه أخذ النحويون الجملة لمركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى⁽¹⁾. وفي التنزيل قال تعالى: **﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾**⁽²⁾؛ أي: مجتمعاً، وعلى ذلك فالجملة تعني التجمع في مقابلة التفرقة من هنا أطلقوا كلمة (جملة) على جماعة كل شيء، وقالوا: أخذ الشيء جملة وباعه جملة؛ أي: مجتمعاً لا متفرقاً، وفي لسان العرب لابن منظور "والجملة واحدة الجملة جملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عنفرقه، أجمل الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره"⁽³⁾.

مفهوم الجملة عند النحاة القدامى

مما لا شك فيه أن الوظيفة الأساسية للنحو تدور حول ما يتعلق بالجملة، وتركيبها بدءاً من تحديد مفهومها، وتحليل مقوماتها، وتوضيح خصائصها، والكشف عن أنماطها وضبط صورها⁽⁴⁾، وعلى الرغم من أن دراسة الجملة هي هدف النحو، وغايته ووظيفته، إلا إنها لم تحظ بكبير اهتمام وعناية من قِبَل النحاة القدامى؛ فلم يدرسوها دراسة مستفيضة شاملة، ولم يفرّدوا لها أبواباً مستقلة في مصنفاتهم المختلفة، وإنما تحدّثوا عنها ضمن أبواب أخرى من أبواب النحو تلميحاً تارةً، وتصريحاً تارةً أخرى وبالنظر في مصادر النحو التراثية نجد أن مصطلح الجملة استُخدم في عناوين عدد من المؤلفات النحوية التي كان الغرض منها تلخيص القواعد النحوية التعليمية قبل أن يُستعمل أي منها في قضايا النحو التفصيلية⁽⁵⁾.

ولعل أقدم من يُنسب إليه مؤلف يحمل عنوان: (الجمل) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت174هـ)، حيث نُسب إليه كتاب الجمل، ولكنّه لا يقصد الجمل بالمفهوم الاصطلاحي، وإنما قصد إجمال قواعد نحوية في مختلف أبواب النحو ملخصاً قواعدها، وموضحاً ما غمض منها فنجدّه يقول في مقدّمة كتابه الجمل: (هذا كتاب فيه جملة الإعراب)⁽⁶⁾، أما تلميذه النابه سيبويه (ت180هـ)؛ فلم يستخدم مصطلح الجملة في تناوله للقضايا النحوية المختلفة حسب رأي كثير من اللغويين المعاصرين⁽⁷⁾.

وبالنظر المتفحص في كتاب سيبويه نجدّه قد ذكر كلمة (جملة) في بعض المواضع من كتابه؛ فيقول مثلاً في باب ما يحتمل الشعر ((وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لكهنا؛ لأنّ هذا موضع جمل))⁽⁸⁾، ومن قوله أيضاً: "وجملة هذا الباب أنّ الزمان إذا كان

ماضياً أضيف إلى الفعل⁽⁹⁾، ويقول كذلك: "فهذه جملة هذا كله"⁽¹⁰⁾، غير أن كل هذه الاستعمالات للفظ (جملة) لم تكن دالة على المعنى الاصطلاحي، وقد اكتفى سيبويه بذكر العناصر المكونة للجملة وهما: المسند والمسند إليه لكونهما طرفي الإسناد مُفرداً باباً لهما في كتابه؛ فيقول: هذا باب المسند والمسند إليه، موضحاً فيه المقصود بالمسند والمسند إليه بقوله: "وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدأً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه"⁽¹¹⁾. ويقصد بالمبني عليه الخبر لكونه يبني على المبتدأ ويخبر عنه.

ونجد يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) قد ذكر لفظ (جملة) في مواضع من كتابه: (معاني القرآن)، ولكنه لم يحدّد ملامحها، ومفهومها، ولم يضع تعريفاً لها، ومن ذلك قوله: "وقد وقع الفعل في أول الكلام وهو ما نطلق عليه الآن الجملة الفعلية"⁽¹²⁾ ويقول في موضع آخر: "وتقول: قد تبين لي أقام زيد أم عمر؟، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت: تبين لي ذلك"⁽¹³⁾.

ويجدر القول إن أبا العباس المبرّد (ت 285هـ) هو أول من استخدم مصطلح الجملة في القضايا النحوية؛ أي: بمعناها الاصطلاحي، وهو يقصد بالجملة الدلالة على الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره؛ فيقول مثلاً في كتابه المقتضب: "وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة"⁽¹⁴⁾، ويقول في موضع آخر: "الأفعال مع فاعليها جمل"⁽¹⁵⁾، ويقول أيضاً: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال؛ فعلى هذا تجري الجمل"⁽¹⁶⁾، وبهذا فإن مفهوم الجملة عند المبرّد هو دلالتها على التركيب الإسنادي سواء كان المسند فيه فعلاً أم اسماً⁽¹⁷⁾.

وبحلول القرنين الرابع والخامس الهجريين دخل مصطلح الجملة مرحلة جديدة تتمثل في محاولة تحديد مفهوم الجملة تحديداً دقيقاً، ووضع قواعدها، وتحديد مكوناتها وتوضيح ما غمض من جوانبها، وقد كان لبعض النحاة مثل ابن السراج (ت 316هـ)، وأبو الفتح بن جنّي (ت 392هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) دور مهم في استقصاء ما يتعلّق بالجملة، ومن ثمّ محاولة وضع تعريف يكشف عن ماهيتها، ويحدّد أبعادها ومفهومها.

وعندما نطالع كتاب الجمل للزجاجي (ت 337هـ) نجده قد ذكر كلمة (جملة) في عدة مواضع غير أنه لم يتعرّض لها بالتعريف؛ فيقول مثلاً في باب المبتدأ والخبر: "أما الجمل فتتقسم قسمين: اسمية وفعلية، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، والفعلية هي الجملة التي صدرها فعل"⁽¹⁸⁾.

وقد سار الأمر على هذا النحو من عدم الاهتمام بتعريف الجملة، وتحديد مفهومها حتى منتصف القرن السادس الهجري؛ حيث ظهر جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) الذي يُعدّ أول من بسط القول في الجملة محدداً أبعادها، ومبيّناً مفهومها وقد أفرد لها باباً خاصاً في كتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)؛ فيكون بذلك أول من درس الجملة دراسة علمية منهجية مستفيضة، فهو يعرف الجملة بقوله: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله مثل: (قام زيد) والمبتدأ والخبر مثل: (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللص، وأقائم الزيدان وكان زيد قائماً ووطننته قائماً"⁽¹⁹⁾، ثم بعد ذلك شرع ابن هشام في توضيح حدود الجملة وأنواعها وفرّق بينها وبين الكلام.

وفي الواقع فإن ربط الجملة بالكلام أمرٌ درجٌ عليه كثيرٌ من النحويين المتقدمين، فلا نراهم تناولوا الجملة إلا وربطوا تعريفها بالكلام ترادفاً تارة، واختلافاً تارة أخرى وانطلاقاً من ذلك فقد انقسم النحاة إلى فريقين في تناولهم للجملة.

الفريق الأول:

ذهب هذا الفريق إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وأن معاهما واحد، ومن أشهر من ذهب هذا المذهب بو علي الفارسي (ت377هـ) حين تناول أجزاء الكلام: الاسم والفعل والحرف، ثم عقد باباً قال فيه: "هذا ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة: الاسم والفعل والحرف كان كلاماً، وهو الذي يسميه أهل العربية: الجمل"⁽²⁰⁾، والأمر نفسه عند ابن جني (ت392هـ) حين عرّف الكلام بقوله: "أما الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون: الجمل نحو: زيد أخوك وقام محمد"⁽²¹⁾، ويقول كذلك: "وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه"⁽²²⁾،

وربما كان علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) أول من عرّف الجملة على نحو ما عرّفها المنطقة؛ فيقول "الجملة هي المبنية من موضوع، ومحمول للفائد"⁽²³⁾، وهو تعريف يمنحها مضموناً مماثلاً لمضمون الكلام اصطلاحاً، والرماني بتعريفه هذا يشير إلى ضرورة توفر عنصري الإسناد والإفادة في الجملة؛ فالموضوع يقصد به المبتدأ، والمحمول للفائدة هو الخبر.

وقد درج على ربط تعريف الجملة بالكلام أيضاً جمع من النحاة مثل الزمخشري (ت538هـ)؛ إذ إنه عندما فرغ من تعريف الكلام ذكر أنه يُسمى جملة فيقول في ذلك: "الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل، واسم نحو: ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة"⁽²⁴⁾، وأبو البقاء العكبري (ت616هـ) حين عرّف الكلام بقوله: "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها"⁽²⁵⁾، وابن يعيش (ت643هـ) الذي أكّد على أن هناك علاقة ترادف بين الكلام والجملة فيقول: "الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويسمى الجملة"⁽²⁶⁾.

الفريق الثاني:

ذهب إلى أن الجملة والكلام مختلفان، وأنهما ليسا شيئاً واحداً، ويأتي على رأس هذا الفريق ابن مالك الأندلسي (ت672هـ) الذي صرّح بالفرق بين الجملة والكلام حين عرّف الكلام بقوله: "الكلام ما تضمّن منالكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"⁽²⁷⁾، وقد أراد بقوله: (لذاته) إخراج ما هو مقصود لغيره كجملة الصلة، نحو: (قام أبوه)، من قولنا: (جاء الذي قام أبوه)، فهي جملة وليست كلاماً؛ لأنّ الإسناد فيها ليس مقصوداً لذاته، بل لتعيين الاسم الموصول وتوضيحه، ومثلها الجملة الخبرية، والحالية والنعتية؛ إذ لم تقصد لذاتها، بل لغيرها، وذهب رضي الدين الأسترابادي (ت686هـ) هذا المذهب أيضاً فقال: "والفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس"⁽²⁸⁾ ويقصد الأسترابادي بالجمل المقصودة لذاتها، الجمل المستقلة نحو: (حضر محمد)، أما الجمل المقصودة لغيرها؛ فهي الجمل غير المستقلة كالجمل الواقعة نعتاً، أو حالاً أو صفة⁽²⁹⁾.

وسار على هذا النهج ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) مؤكداً عدم ترادف الجملة والكلام، وأن كلاً منهما مستقل عن الآخر، وأن بينهما عموم، وخصوص فيقول: "وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعه يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام"⁽³⁰⁾.

وممن انتهج ذلك أيضاً الشريف الجرجاني (ت 816هـ)؛ إذ يعرف الجملة بقوله: "إن الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحدهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: (زيد قائم)، أم لم يفد كقولك: (إن يكرمني)؛ فإن جملة الشرط لا تفيد إلا بعد مجئ جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً"⁽³¹⁾، وللسيوطي (ت 911هـ) الرأي نفسه؛ إذ يقول: "الجملة قيل: ترادف الكلام، والأصح أنها أعم لعدم شرط الإفادة"⁽³²⁾.

نخلص مما سبق إلى أن النحاة القدامى قد انقسموا إلى قسمين من حيث تناولهم للجملة والكلام؛ فقسم يرى أن الجملة والكلام شيئاً واحداً وإنهما مترادفان، ومن هؤلاء: أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، وأبو البقاء العكبري، ومن سار على نهجهم، والقسم الآخر يرى عكس ذلك؛ أي إن الجملة والكلام مختلفان؛ فكل مصطلح له تركيبه ودلالته الخاصة به، وأنه بينهما عموم وخصوص، ومن أشهر من يرى ذلك: ابن مالك، وابن هشام، ورضي الدين الاسترأبادي، والشريف الجرجاني، والسيوطي، ومن سلك سبيلهم.

مفهوم الجملة عند النحاة المحدثين

يمكن القول بأن الباحثين المحدثين لم يتفقوا في تحديد المقاييس التي عن طريقها يمكن الوصول إلى معنى الجملة، ومعرفة حدودها؛ وذلك لاختلاف فهمهم لها، وربما كان سبب هذا الاختلاف هو انتماء هؤلاء اللغويين المحدثين إلى المدارس، والمذاهب اللغوية المختلفة، وذلك من خلال الأخذ من النحاة القدامى، أو عن طريق التأثر بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة وانطلاقاً من ذلك فإن الأسس والقواعد اللغوية التي وضعها النحاة الأقدمين قد تغيرت مع تطور الدراسات اللغوية الحديثة، فتعددت بذلك مفاهيم الجملة باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث لهذا يمكن القول بأن هناك ثلاثة اتجاهات حديثة أتبع في تحديد مفهوم الجملة هي⁽³³⁾:

الاتجاه الأول: يرى أن الجملة تدلّ على التركيب المفيد دون النظر إلى قضية الإسناد.

الاتجاه الثاني: يؤكد دلالة الجملة على التركيب الإسنادي دون مراعاة عنصر الفائدة.

الاتجاه الثالث: جمع هذا الاتجاه بين الاتجاهين السابقين؛ أي ضرورة توقّر عنصر الفائدة والإسناد حتى يكتمل بناء الجملة ويتم معناها ودلالاتها.

وقد حاول اللغويون المحدثون أن يقدموا تعريفات للجملة تختلف باختلاف المذهب اللغوي الذي ينتهجه هؤلاء الباحثون، والملاحظ أن هذه التعريفات في معظمها لم تتفق على تحديد مفهوم الجملة، ومن ذلك ما يراه إبراهيم أنيس من أن الجملة في أقصر صورها هي: "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر؛ فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة"⁽³⁴⁾، فإبراهيم أنيس يركّز في تعريفه على قضية إفادة المعنى وكون الجملة كياناً مستقلاً، فيمكن أن يكون اللفظ المفرد جملة ما دام أفاد معنى يحسن السكوت

عليه، وحذا حذوه عدد من الباحثين؛ فلم يلتفتوا إلى التركيب الإسنادي، بل يكفي أن تفيد الجملة عندهم معنى يحسن السكوت عليه؛ أي يفيد بغرض المتكلم، ويكفي لإفهام المخاطب، ومن هؤلاء الباحثين: محمد حماسة عبد اللطيف الذي يعرف الجملة بقوله: "كلّ كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة، ولو كان من كلمة واحدة"⁽³⁵⁾.

ويسير مهدي المخزومي على خطى إبراهيم أنيس في تعريفه للجملة فيقول: "والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها"⁽³⁶⁾، ثم يعود فيعرف الجملة بشكل آخر بقوله: "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبيّن المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى أذن السامع"⁽³⁷⁾ كما ينظر رمضان عبد التواب إلى الجملة على أنها الوحدة الكبرى لأية مجموعة كلامية مثل قولنا: محمد في البيت، وتركب الجملة من وحدات أصغر منها وهي ما يطلق عليها الكلمات⁽³⁸⁾.

وهناك من الباحثين المحدثين من قدّم تعريفات للجملة منتبهاً خطى النحاة الأقدمين وسائراً على نهجهم في تناولهم للجملة، ومن هؤلاء: عبد السلام هارون الذي حذا حذو النحاة القدامى في الربط بين الجملة والكلام فيقول مفرقاً بينهما: "والحق أنّ الكلام أخصّ من الجملة، والجملة أعمّ منه"⁽³⁹⁾، وبهذا فهو يعرف الجملة بقوله: "هي القول المركب أفاد أم لم يفد، فُصِد لذاته، أم لم يُقصد، وسواء أكانت مركبة من فعل وفاعل أم من مبتدأ وخبر، أم ممّا نزل منزلتهما كالفعل، ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر"⁽⁴⁰⁾، والأمر نفسه عند عبده الراجحي؛ إذ يقول: "والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"⁽⁴¹⁾، ويرى خليل عميرة أن الجملة هي: "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسُميها الجملة التوليدية أو المنتجة بشرط أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية"⁽⁴²⁾.

المبحث الثالث: مفهوم الجملة عند اللغويين الغربيين

ليس بالأمر اليسير الوقوف على تعريف موحد للجملة عند اللغويين الغربيين؛ لأنّ حدود الجملة وأبعادها تختلف باختلاف المدارس اللسانية، وتباين بتباين الباحثين أنفسهم؛ وذلك انطلاقاً من أن الجملة كما يرى بعض الباحثين هي عبارة عن تركيب معقد متعدّد المستويات، وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة، ومنظورات مختلفة⁽⁴³⁾ وقد أشار دي بوجراندي إلى هذا المعنى بقوله: "لقد اعتمدت دراسات التراكم اللغوية جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة، ومنالمقلق أنّ هذا التركيب الأساسي قد أحاط به الغموض، وتباين صور التعريف حتى في وقتنا الحاضر"⁽⁴⁴⁾.

وترجع فكرة بدايات تحليل الجملة عند الغربيين إلى جهود نحوية كثيرة في القرن التاسع عشر، وتقوم النظريات اللسانية بتحليل اللغة على أنها مجموعة من الجمل تشتمل على شكل صوتي وتعبير دلالي، وقواعد اللغة تفصل لتوافق بين الصوت والدلالة في الجملة، كما أن هذه النظريات تعدّ الجملة وحدة لغوية قابلة للوصف النحوي تتحلل من زاوية واحدة وهي كونها تركيباً نحوياً مجرداً.

وفيما يلي بعض التعريفات التي وضعها علماء اللسانيات في تعريف الجملة:-

ينظر الفريد دوسوسير رائد البنيوية إلى الجمل على أنها تتابع من الرموز، وأن كل رمز يسهم بشي من المعنى؛ لهذا فكلّ رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وما بعده، ولم يأتِ

دوسوسير بشيء كثير في حديثه عن نظام الجملة اللغوية ونسقتها عما هو موجود في العربية؛ وإن اخترع نظام العلاقات اللغوية القائم على محورين أحدهما استبدالي والآخر تركيبى، وبهما تكتسب كل كلمة قيمتها ودالاتها من نظام وضعها في إطارهما وعلاقاتهما.

ويعرّف ماريو باي الجملة بأنها: "تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية"⁽⁴⁵⁾ وبملاحظة هذا التعريف نجد أن صاحبه يركّز على الجانب الصوتي في الجملة دون التعرض إلى تركيبها والعلاقة بين مفرداتها.

أما بلومفيلد ومن معه من السلوكيين فينظرون إلى الجملة على أنها شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحويفيشل لغوي أكبر منه، فالجملة عندهم أصغر شكل لغوي لا يحتاج إلى غيره، وبذلك يتبين لنا المنهج الذي اتبعه هؤلاء اللغويون في تحليل الجملة، ويُدعى التحليل إلى المكونات المباشرة، وهو لا يقف عند حدود الألفاظ المكونة للجملة فقط، بل يتعداه إلى أصغر عناصرها دون أي اهتمام بالمعنى، لكن هذا المنهج لم يدم طويلاً؛ إذ جاء عالم اللغة الأمريكي نعوم تشومسكي الذي ربط بين الشكل والمضمون ببيان أنه "الفهم جملة ما ينبغي أن تكون لنا معارف تتعدى مجرد التحليل اللغوي لها، فلا بد أيضاً من معرفة مرجعية ودلالة المورفيمات أو الكلمات التي تؤلف تلك الجملة؛ ولذلك فقد رأى تشومسكي أن البنيوية التي قامت على يد دوسوسير غير قادرة على شرح العلاقات التي يمكن أن تقوم بين مختلف الجمل، فقد تشترك جملتان في الشكل غير أنهما تختلفان في المعنى اختلافاً كبيراً.

وقد وضع نعوم تشومسكي نظريته اللغوية الشهيرة التي تتعلق بالبنية السطحية (Surface structure)، والبنية العميقة (deep structure) للجملة، وإن هناك علاقة وطيدة بين المعنى السطحي، والمعنى العميق، وهذه العلاقة تحكمها قوانين معينة يمكن من خلالها تحويل الجملة من المعنى السطحي الظاهري إلى المعنى العميق الدلالي، وقد أطلق تشومسكي على هذه القوانين (القوانين التحويلية) (Transformational Rules) وعنده أن الجملة تتكوّن من بُنى تركيبية مختلفة، وقد ميّز فيها بين نوعين من التراكيب التركيب الظاهري أو السطحي وهو الصورة اللفظية المنطوق بها، والتركيب العميق وهو الصورة الذهنية أو المثالية، أو المقدرّة في الكلام كما تحددها قواعد النحو، وأكد على أن العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة أعمق بكثير من تلك العلاقات الظاهرة على السطح.

ويشترط تشومسكي في الجملة أن تكون سليمة من حيث تركيبها النحوي متمشية مع قياس اللغة وكذلك الاستحسان؛ وذلك بأن تكون مقبولة من ناحية مناسبة لمدلولات اللغة المعنية بحسب ما تقتضيه أوضاعها⁽⁴⁶⁾، وفي إطار النظرية التوليدية والتحويلية تسمى المقدرّة على إنتاج الجمل وتفهمها بالكفاية اللغوية (competence)، أما استعمال اللغة ضمن سياق معين فيسمى بالأداء الكلامي (Performance)، ويقوم التحليل التوليدي التحويلي على ثلاث مكونات رئيسية هي⁽⁴⁷⁾.

- 1- قواعد تركيب العبارة، وذلك عن طريق تحليل الجملة إلى مكونات صغيرة.
- 2- القواعد التحويلية وهي القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تتشابه معها في المعنى، وممن أهم قواعد التحويل: الحذف (Deletion) والتعويض (Replacement)، والاستبدال، والتقديم والتأخير، والزيادة (Addition) وإعادة الترتيب (Permutation).

3-القوانين الصرفية الصوتية وهي القوانين التي تشكل الجملة على مستوى البنية السطحية.

فالنحو التحويلي يحاول إعادة صياغة أو بناء الجملة من بنيتها السطحية إلى بنيتها العميقة، أو تركيبها الأساسي، وهو كذلك نظرية ذهنية تهتم بالحقيقة الذهنية التي تكمن وراء الأداء اللغوي، ولقد حاول الكثيرون بعد ظهور هذه النظرية إعادة بحث الجملة وفقها، أما فيما يتعلق بموقف اللغويين العرب من هذه النظرية فكانوا بين مؤيدين ومعارضين؛ فمنهم من تبني هذه النظرية، ولكن بإضافة بعض التعديلات التي تلائم النحو العربي، وتتوافق مع قواعده النحوية وتراكيبه اللغوية.

المبحث الرابع: أنواع الجملة بين القديم والحديث

إن النحويين الأوائل قسّموا الجملة وفقاً للإسناد إلى قسمين لا ثالث لهما هما الاسمية، والفعلية غير أنّهم اختلفوا بحكم انتمائهم للمدارس النحوية في قضية التقديم والتأخير في ما يتعلّق بالمسند والمسند إليه، فالبصريون أمثال سيبويه والمبرد قسّموا الجملة بحسب ما يتصدّرها؛ فقد عدّوا من مثل (محمد قام) من قبيل الاسمية، في حين عدّها الكوفيون من قبيل الفعلية؛ لأنهم اعتبروا محمداً فاعلاً مقدّماً؛ لذا فقد اعتمدوا في تصنيفهم لأنواع الجمل على قضية المسند والمسند إليه، ولعلّ أول من خرج عن القسمة الثنائية للجملة وجعلها رباعية: أبو علي الفارسي الذي زاد جملتين فيقول: "وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر، والثالث: أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفاً"⁽⁴⁸⁾، وسار الزمخشري على خطى الفارسي؛ حيث أكّد على أن الجملة الظرفية، والشرطية من أنواع الجمل المستقلة؛ فيقول في معرض حديثه عن المبتدأ والخبر: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، و ظرفية"⁽⁴⁹⁾ فجعل القسمة رباعية، غير إن ابن يعيش يعترض على التقسيم الرباعي للجملة الذي أورده الزمخشري؛ فيرى أن الجملة في الحقيقة نوعان لا ثالث لهما على نحو ما أقرّ أسلافهما من النحاة وهما: الاسمية والفعلية، أما الشرطية والظرفية فهما من قبيل الفعلية والاسمية؛ فيقول في شرحه للمفصل متحدّثاً عن الزمخشري: "واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية، واسمية، وشرطية، و ظرفية وهذه قسمة أبي علي وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"⁽⁵⁰⁾، ويبدو أنّ الزمخشري قد أخذ هذه القسمة عن سلفه أبي علي الفارسي، كما أشار ابن يعيش صراحة بقوله: "وهذه قسمة أبي علي".

ولقد أفاض ابن هشام في الحديث عن الجملة، وأولاها عناية خاصة فبعد أن عرفها وبين حدودها ذكر أنها على ثلاثة أقسام هي: الاسمية والفعلية والظرفية؛ فيقول معرّفاً لهذه الجمل: "فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيئات العقيق، وقائم الزيدان والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً ويقوم زيد وقم، والظرفية هي المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟، وأفي الدار زيد؟"⁽⁵¹⁾، كما إنه من ناحية أخرى يقسم الجملة باعتبار المسند إلى قسمين: كبرى وصغرى؛ فيوضح ذلك بقوله: "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ"⁽⁵²⁾، ثم شرع ابن هشام يفصل ذلك على النحو الآتي:-

(أ)- الجملة الصغرى: "هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل نحو: "إنزیداً قام أبوه"، أو في حال اسمية كانت أو فعلية" (53)، والمقصود هنا بـ "مبتدأ في الأصل" هو دخول أحد نواسخ الابتداء عليه، والمقصود بـ "في الحالاسمية كانت أو فعلية" أي تكون هذه الجملة حالة التكلم اسمية أو فعلية.

ب- الجملة الكبرى: وهي الاسمية التي يكون خبرها جملة، كـ (زيد قام أبوه)، و (زيد أبوه قائم)؛ جملة: قام أبوه صغرى؛ لأنها خبر عند (زيد) وجملة (زيد أبوه قائم) كبرى؛ لأن خبر المبتدأ فيها جملة (54)، كما قسم ابن هشام الجملة الكبرى، إلى ذاتالوجهين وإلى ذات الوجه الواحد: وعرفهما كما يلي :

1- ذات الوجهين: هي: اسمية الصدر، فعلية العجز نحو: (زيد يقوم أبوه)؛ فاحتوت هذه الجملة في صدرها إسماء هو (زيد) وجاء عجزها جملة فعلية هو (يقوم أبوه) (55).

2- ذات الوجه الواحد: لم يورد ابن هشام تعريفاً لهذه الجملة، وإنما شرحها بمثال هو: (زيد أبوه قائم) فيتبين لنا من خلال المثال أن الجملة ذات الوجه الواحد هي التي يكون فيها خبر المبتدأ جملة اسمية.

و حينما نعرض آراء النحاة في العصر الحديث نجد أن منهم من ظلّ محافظاً على قسمة النحاة القدامى، ودرس الجملة على أساسها، ومنهم من اقترح تقسيمات أخرى للجملة، فنجد مثلاً تمام حسان يقسم الجملة إلى تقسيمين رئيسيين هما الخبرية والإنشائية ثم قسم الخبرية إلى ثلاثة أقسام: المثبتة، والمنفية، والمؤكدّة كما قسم الجملة الإنشائية إلى ثلاثة أقسام أيضاً هي: الطلبية، والشرطية وإفصاحية، ثم جعل تحت كل منهما تقريعات (56)، أما محمد حماسة فقد قسم الجملة بالنظر إلى الإسناد والإفادة معاً؛ فهو يرى أن الجملة تنقسم إلى: جملة تامة إسنادية وهي التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات، وهذه الجملة تنسب إلى صدرها؛ فهي إما اسمية أو فعلية، وجملة تامة موجزة يُذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويُحذف العنصر الثاني، حذفاً واجباً أو غالباً، وتضمّ: الجملة الفعلية الموجزة والجملة الاسمية الموجزة، والجملة الجوابية ويعني بها كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفياً بنفسه (57).

وقد أضاف شعبان صلاح إلى الجملة الاسمية والفعلية نوعاً ثالثاً هو: الجملة الوصفية، ويقصد بها ما كان صدرها وصفاً مكتفياً بمرفوعة نحو: (أمتخاذل الجبان) ويبدو أن شعبان صلاح قد استمدد هذه الفكرة من أستاذه تمام حسان.

وقد حاول بعض الباحثين المحدثين إضافة تقسيمات أخرى للجملة العربية، ومن هؤلاء محمد عبادة الذبوع تصوراً جديداً لأقسام الجمل العربية (58)، وذلك على النحو الآتي:

1- الجملة البسيطة: وهي المكونة من مركب إسنادي واحد، ويؤدي فكرة مستقلة .
2- الجملة الممتدة: هي المكونة من مركب إسنادي واحد، وما يتعلّق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات، أو مركبات غير إسنادية .

3- الجملة المزدوجة أو المتعدّدة: وهي المكوّنة من مركبين إسناديين أو أكثر، وكل مركب قائم بنفسه، وليس أحدهما معتمداً على الآخر، ولا يربطها إلا العطف .

4- الجملة المركبة: هي المكونة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر، ومتوقّف عليه والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركّب الآخر، والارتباط بينهما يكون بالقسم، أو الشرط، أو بالظرفية الزمانية، أو المكانية، أو بالاستدراك، أو الاستثناء، أو بالمصاحبة والمعية .

5- الجملة المتداخلة: هي المكونة من مركبين إسناديين أو متضمّنين لعمليتين إسناديين بينهما تداخل تركيبية .

وقد تناول بعض اللغويين المحدثين الجملة وفقاً لتركيبتها ومكوناتها، وقسموها إلى قسمين رئيسيين هما:

1- الجملة البسيطة

تعرف الجملة البسيطة بأنها تلك الجملة المكوّنة من مركّب إسنادي واحد، ويؤدّي فكرة مستقلة (59)، والجملة البسيطة نوعان على حسب عناصرها :

1- جملة دنيا، وهي الجملة القاصرة على نواتها الإسنادية (المسند والمسند إليه) دون أية توسعات، وتسمّى الجملة النواة، يقول محمد حماسة: "وتعدّ الجملة قصيرة إذا اكتفي بعنصرها المؤسّسين فحسب، وهما: المبتدأ والخبر المفردين، والفعل والفاعل" (60).

2- الجملة الموسّعة أو الممتدة: هي تلك الجملة المشتملة على الجملة النواة مضافاً إليها عناصر توسيعية لها فوائد تعود على المعنى، حيث إنها تضيف معنى للجملة لا يتم إلا بوجودها، وتفهم هذه العناصر من السياق، والامتداد يتخذ طرقاً مختلفة أيسرها العطف (61)، وغالباً ما تتوسع الجملة الاسمية وتستطيل بنوعين من الاستطالة هما:

أ- الاستطالة بالتداخل: وهو دخول مركب محل أحد العنصرين (المبتدأ أو الخبر) في الجملة الاسمية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (62) حيث أن المركب المصدر المكون من (أن) المصدرية الناصبة، والفعل المضارع بعدها (تصوموا) يشكل عنصر توسع وامتداد عن طريق التداخل، وقد أضاف هذا التوسع دلالة إلى الجملة ووسع معناها.

ب- الاستطالة بالامتداد: وهو امتداد أحد العنصرين الأساسيين في الجملة الاسمية بعناصر تكميلية كالنعت المفرد أو الجملة وكذلك الحال والتمييز وغيرها من العناصر التي تمتد بها الجملة ويزداد طولها الأمر الذي يبرز دلالات مختلفة تختلف باختلاف العناصر. وتتحدّد القيمة الدلالية لهذه العناصر التوسيعية من خلال السياق فهو الذي يعطي العنصر قيمة دلالية أو ثانوية، ومن ثم فلا يمكننا تحديد هذا التصنيف إلا من خلاله.

2- الجملة المركّبة:

هي تلك الجملة المكونة من مركّبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر، ومتوقف عليه (63)، وقد تكون الجملة المركّبة مكونة من أكثر من إسنادين، وبشكل آخر فإن الجملة المركّبة تتكوّن من جملة بسيطة ترتبط بالجملة الرئيسية ربطاً مباشراً أو بوساطة ضمائر تجعلها خاضعة وضعياً لعلاقة الإسناد المحورية، ويلجأ المتحدّث إلى الجملة المركّبة عندما تكون الجملة البسيطة قاصرة عن حمل دلالات متباينة، وغير قادرة على التعبير عن مراد المتكلم؛ فحينما تكون الجملة البسيطة غير كافية للتعبير عن دلالات ثقافية مركّبة؛ لهذا وجب على المتكلم أن يتحوّل إلى إطالة بنية الجملة لتوسيع الدلالة بوسائل متعددة، وذلك بهدف الوصول إلى معانٍ دلالية تداولية تقصر عن أدائها الجملة البسيطة (64).

فالأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ولكنه في أحيان كثيرة يأتي جملة فعلية كانت أم اسمية وذلك لتضمّنها الحكم المطلوب من الخبر مثلها مثل المفرد؛ لأنها تنوب عنه؛ وبذلك تكون واقعة موقعه، ويحكم على موضعها بالرفع، يقول سيبويه في مثل هذه الجملة المركّبة: "كما أنّ قولك: عبد الله لقيته يصير (لقيته) بمنزلة الاسم كأنك قلت: عبد الله منطلق" (65)، ويقول السكاكي متحدثاً عن المسند: "وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي: إذا أريد تقويّ الحكم بنفس التركيب كقولك: أنا عرفت، وأنت عرفت" (66)، ويقول أبو البقاء ابن يعيش: "اعلم أن الجملة تكون خبراً

للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه؛ ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد موقعها لكان مرفوعاً" (67).

الخاتمة

تباينت الآراء والأقوال التي تناقلها النحويون، واللغويون، واللسانيون على اختلاف طبقاتهم، وتفاوت عصورهم، وكلّ منهم كان ينظر إلى الجملة من زاوية معينة؛ فمنهم من ينظر إليها من ناحية الشكل، ومنهم من ينظر إليها من ناحية المضمون، ومنهم من ناحية الشكل والمضمون معاً.

ولعل أقرب الأقوال إلى العقل والمنطق هو ضرورة توفرٍ عنصرَي الفائدة والإسناد معاً في الجملة؛ لأن الجملة ما هي إلا وحدة تركيبية متكاملة صرفياً ونحويّاً وصوتياً ودلاليّاً، فمتى ما توفرت هذه العناصر في سلسلة من الكلمات المترابطة ذات العلاقات المتبادلة يمكن أن نطلق عليها جملة، وتكون الجملة بهذا المفهوم قد أفادت الغاية من إلقاء الكلام ألا وهو حصول الفائدة التي من خلالها يضع المخاطب تصوره النابع من فهمه لمعنى الجملة، ومن ثم يتصرف وفق هذا الفهم، وحينئذ يتم التفاعل بين المتكلم والمتلقي.

و الحد الأدنى الذي تتعقد به الجملة العربية، ويكتمل به معناها: عنصرها الأساسيان المسند والمسند إليه، وما زاد عن هذين العنصرين فهي عناصر توسيعية تمتد وتستطيل بها الجملة، ويؤتى بها لتأدية وظائف أخرى دلالية تعين على فهم الجملة وزيادة معناها وتسمى هذه العناصر الفصلة أو كما يسميها آخرون القيد، وهو ما عدا المسند والمسند إليه.

المراجع

- (1)-تاج العروس في جواهر القاموس،محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ،مادة (جمل).
- (2)- سورة الفرقان: الآية:(32).
- (3)- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مادة:(جمل).
- (4)- ينظر:مقومات الجملة العربية، دكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2006، ط1، ص18.
- (5)- ينظر:المدخل إلى دراسة النحو العربي- الدكتور علي أبو المكارم- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط1، 2007.
- (6)- الجمل في النحو - الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق:فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة- القاهرة ، ط1، 1985، ص33.
- (7)- بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 2003، ص21.
- (8)-كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط11988، 3/ 32.
- (9)-المصدر نفسه، 119/3.
- (10)- المصدر نفسه، 208/3.
- (11)- المصدر نفسه، 23/1.
- (12)-معاني القرآن ، يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان، 10/2.
- (13)- المصدر السابق، 333/2.
- (14) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، 1994، 146/1 .
- (15)-المصدر نفسه123/4.
- (16)- المقتضب ، المبرد، 125/4.
- (17)- الجملة الاسمية، د.علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1، 2007م.
- (18)-شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية ،بيروت - لبنان ، ط1، 2000، 345/1.
- (19)-مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد- دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2005، 37/1.
- (20)-المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق:علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان- الأردن، 2002، ص63.
- (21)- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية 18/1.
- (22)-اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق:د. سميح أبو مغلي ،دار مجدلاوي للنشر عمان، ط11988، ص30.
- (23)- الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني، تحقيق، بتول قاسم نصر، جامعة بغداد، ص47.
- (24)- المفصل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2009، 2، ص23.
- (25)- اللباب في علل البناء والاعراب، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمانت دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر ، دمشق -لبنان، ط1 1995، 41/1.
- (26)- شرح المفصل-موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، 2001، 72/1.
- (27)- شرح التسهيل جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق:د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان 5/1.
- (28)- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترآبادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، ط2 1996، 9/1.
- (29)- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، ط2007، ص12.
- (30)- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، 37/ 2.
- (31)- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، 1985، ص91.

- (32)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998، 49/1.
- (33)- الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2007، ص1، ص9.
- (34)- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط4، 2010، ص236.
- (35)- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 2000، ص22.
- (36)- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1986، ص33.
- (37)- المصدر السابق، ص31.
- (38)- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة، ص65.
- (39)- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص25.
- (40)- المصدر السابق، ص25.
- (41)- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000، ص85.
- (42)- في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عمارة، عالم المعرفة، جدة، 1984، ص34.
- (43)- دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، فيكتور خراكوفسكي، ترجمة جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، ص24.
- (44)- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بو غراند، ترجمة: الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2007، ص88.
- (45)- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق: د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998، ص112.
- (46)- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص105.
- (47)- مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص125.
- (48)- الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2، 1996، ص92.
- (49)- المفصل، الزمخشري، ص24.
- (50)- شرح المفصل، ابن يعيش، 229/1.
- (51)- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، 38/2.
- (52)- المصدر نفسه، 42/2.
- (53)- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 42/2.
- (54)- المصدر نفسه، 42/2.
- (55)- المصدر نفسه، 44/2.
- (56)- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور. تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ط2009، ص6، ص242.
- (57)- العلامة الإعرابية، الدكتور. محمد حماسة عبد اللطيف، ص12.
- (58)- الجملة العربية (مكوناتها-أنواعها-تحليلها)، الدكتور. محمد عبادة، ص: 134-144.
- (59)- الجملة العربية، دكتور محمد عبادة، ص134.
- (60)- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة، ص57.
- (61)- ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي، د. سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006، ص26.
- (62)- سورة البقرة، الآية (184).
- (63)- الجملة العربية، دكتور محمد إبراهيم عبادة، ص137.
- (64)- ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان، د. سعيد بحيري، ص22.
- (65)- كتاب سيبويه، 74/1.
- (66)- مفتاح العلوم، يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2000، ص1، ص319.
- (67)- شرح المفصل، ابن يعيش، 88/1.